



الوضع الإنساني في قطاع غزة

تموز/ يوليو 2011

حقائق سريعة عن غزة

- عدد سكان غزة 1.6 مليون، أكثر من 50% منهم دون الثامنة عشر من العمر. ويعيش 38% من أبناء غزة في فقر.
- 31% من قوى العمل في غزة عاطلة عن العمل و47% من الشباب عاطلين عن العمل.
- ويعاني 54% من أبناء غزة من انعدام الأمن الغذائي ويعتمد أكثر من 75% منهم على المعونات.
- كان الناتج الاقتصادي في عام 2010 أقل بنسبة 20% عنه في عام 2005.
- يتعذر الوصول بشكل كامل أو جزئي يصل إلى 35% من الأراضي الزراعية و85% من المصائد في غزة بسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية.
- يتم التخلص من 50 - 80 مليون لتر من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً في البحر يومياً.
- أكثر من 90% من المياه الجوفية في غزة غير صالح للشرب.
- تعمل 85% من المدارس في غزة لفترتين أو ثلاث فترات.
- قتل 59 شخصاً في حوادث تتعلق بالأنفاق منذ بداية عام 2010، بينهم خمسة اطفال، وأصيب 115 شخصاً.
- لا يزال المنفذ الرئيسي لتنقل الفلسطينيين من غزة وإليها (معبر رفح على الحدود المصرية) مقيداً.

والصحة الحيوية. لم ينفذ سوى القليل من هذه المشروعات. ويرجع هذا إلى عملية الموافقة غير العملية والمرهقة والصعوبات في استيراد المواد الخام. ويعني هذا أن أبناء غزة شهدوا تحسناً طفيفاً في نوعية الخدمات الضرورية.

4. يخاطر آلاف الناس، منهم أطفال، كل يوم بحياتهم بتهرب السلع عبر أنفاق تحت الحدود مع مصر. وتجارة الأنفاق المزدهرة هي نتيجة مباشرة للقيود المفروضة على استيراد مواد البناء، ونقص فرص العمل والاحتياجات الهائلة للبناء في غزة.

5. لا يزال أبناء غزة مفصولين ومعزولين عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المحظور تقريباً على كل أبناء غزة التنقل من خلال معبر إيريز الإسرائيلي، رغم الوعود بتخفيف القيود. ولا يزال معبر رفح المصري يقتصر على عبور 500-600 شخص يومياً، بينما يمنع مئات الفلسطينيين من العبور كل أسبوع.

1. الحصار المفروض على غزة حرمان من حقوق الإنسان الأساسية بما يتعارض مع القانون الدولي ويرقي إلى العقوبات الجماعية. ويفرض الحصار قيوداً صارمة على الواردات والصادرات، وكذلك على تنقل البشر من وإلى قطاع غزة، وعلى إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد. وأبناء غزة غير قادرين على إعالة أسرهم وتدهورت نوعية البنية التحتية والخدمات الحيوية.

2. لم يكن للإجراءات التي اتخذت لتخفيف الحصار في حزيران/ يونيو 2010 تأثير حقيقي كبير. فبينما تزايدت الواردات فإنها لا تزال تشكل 45% فقط من مستوياتها قبل عام 2007. ولا تزال الصادرات خاضعة لقيود صارمة وتقتصر على المنتجات الزراعية لأوروبا. ولا تستطيع الشركات في غزة الوصول إلى أسواقها التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية. ولا تزال القدرة على الوصول البري والبحري مقيدة بشدة.

3. رغم موافقة إسرائيل على عدد من مشروعات البنية التحتية بهدف تحسين خدمات الصرف الصحي والتعليم